

[الزمر: ٦٢] وقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [الأعراف: ٥٤] فمن قال بقدم العالم فهو كافر ، ثم لما ثبت انتهاء الموجودات إلى واجب الوجود لذاته ، والعدم على الواجب ممتنع ، لأن ما ثبت قدمه استحالة عدمه ، لزم كونه أزلياً أبدياً ، فهو قديم لا أول لوجوده ، وبقى لا آخر لشهوده ، فيرجع معنى القَدَمِ والبقاءُ في حقه تعالى إلى الصفات السلبية ، وإن عدما بعضهم في النعوت الثبوتية ، لأن معنى البقاء في حقه سبحانه نفى عدم لاحق في الأبد ، كما أن القدم عبارة عن نفى عدم سابق في الأزل ، فيرجع معناهما إلى نفى العدم ، ولذا قال التوربشتي<sup>(١)</sup> في معتقده : إن الموجود والقديم من أسماء الذات .

ما يجب على المكلف أن يقوله :

قال الإمام [يجب] أى يفرض فرضاً عيّنًا بعدما يحصل علمًا يقينياً أن يقول أى المكلف بلسانه المطابق لما فى جنانه : آمنت بالله وفيه إشعار بأن الإقرار له اعتبار على خلاف فى أنه شطر للإيمان إلا أنه يسقط فى بعض الأحيان ، أو شرط لإجراء أحكام الإيمان كما هو مقرر عند الأعيان ، وهو المروى عن الإمام ، وإليه ذهب الماتريدى ، وهو الأصح عند الأشعرى ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ [المجادلة: ٢٢] وقال البزدوى : من صدق بقلبه وترك البيان من غير عذر ، لم يكن مؤمناً ، وهذا مذهب المحققين من الفقهاء ، وفى كلامه إشارة إلى عدم اشتراط لفظ أشهد ، حيث لم يقل يجب أن يشهد بأنى آمنت بالله خلافاً لمن شرطه من الشافعية مستدلين بقوله عليه الصلاة والسلام : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله »<sup>(٢)</sup> مع أنه جاء فى رواية أخرى :

(١) هو أبو عبد الله فضل الله حسن شهاب الدين توفى ٦٦١ هـ انظر ترجمته فى بداية العارفين (٥ / ٨٢١) .

(٢) صحيح : أخرجه البخارى (١ / ١٣ ، ٦ / ١٣٨) ومسلم الإيمان (٣٤ ، ٣٦) والترمذى =

«حتى يقولوا لا إله إلا الله» <sup>(١)</sup> والمعنى : صدقت معترفاً بوجود الله سبحانه وتوحيده في ذاته ، وتفردته في صفاته .

وملائكته بأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون ، وأنهم معصومون ولا يعصون ، ومترهون عن صفة الذكورية ، ونعت الأنثوية ، وقد أنكر الله في كتابه على من قال : إنهم بنات الله حيث قال : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكَبُّ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ [الزخرف: ١٧٩] وقال : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ (١٥٣) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [الصافات: ١٥٣] ، ١٥٤ وذكر في «الجواهر في الأصول» أن الملائكة ليس لهم حظ من نعيم الجنان ولا من رؤية الرحمن كذا في «شرح القنوي» <sup>(٢)</sup> لعمدة النسفي» ، وذكر أيضاً أنهم أجسام لطيفة هوائية ، تقدر على التشكل بأشكال مختلفة ﴿ أُولَئِكَ أَجْنَحَةٌ مَّتَنَّى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ ﴾ [فاطر: ١] مسكنهم السماوات، أى مسكن معظمهم ، قال : وهذا قول أكثر المسلمين . وكتبه أى : المنزلة من عنده كالتوراة والإنجيل والزيور والفرقان وغيرها من غير تعيين في عددها ، ورسله أى : جميع أنبيائه ، أعم من أنه أمر بتبليغ الرسالة أم لا ، وظاهر كلام الإمام ترادف النبي والرسول كما اختاره ابن الهمام إلا أن الجمهور على ما قدمنا من أن الرسول أخص من النبي في تحقيق المرام ، ولا نعين عدداً لثلاث يدخل فيهم من ليس منهم، أو يخرج منهم من هو منهم ، والترتيب بين الثلاثة باعتبار أن الملائكة يأتون بالكتب إلى الرسل ، وإلا فالكتب أفضل من الملائكة بالإجماع ، فإنها كلام الله من غير نزاع .

= (٢٦٠ ، ٢٦٠٦) والنسائي (١٤ / ٥ ، ٦ / ٤ ، ٥ ، ٦) وابن ماجه (٧١ ، ٧٢ ، ٣٩٢٧ ، ٣٩٢٨) وأحمد في المسند (٢ / ٣٤٥ ، ٤٢٣ ، ٣ / ١٩٩) والدارمي (٢ / ٢١٨) والحاكم في المستدرک (١ / ٣٨٦ ، ٣٨٧) والبيهقي في الكبرى (١ / ٨٤ ، ٢ / ٣ ، ٣٠ ، ٣ / ٩٢) .

(١) السابق بنحوه .

(٢) القنوي اسمه محمد بن أحمد بن مسعود توفى عام ٧٧٧ هـ .

الإيمان بالبعث بعد الموت :

والبعث أى الحياة بعد الموت قد يفيد أن المراد به الإعادة بعد فناء هيئة البداية لا بعث الأنبياء إلى الخلق ، وإن كان مما يجب الإيمان به أيضاً ، ودليله قوله سبحانه وتعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٦] وقوله : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس: ٧٩] إلى غير ذلك من النصوص القاطعة ، والأدلة اللامعة ، قال فى «المقاصد» (١) . وبالجملة فالإيمان بالحشر من ضروريات الدين ، وإنكاره كفر باليقين ، فإن قيل : هذا قول بالتناسخ ، وهذا انتقال الروح من بدن إلى بدن فإن البدن الثانى ليس هو الأول لما ورد فى الحديث أن « أهل الجنة مجرد مرد » (٢) وأن « الجهنمى ضرسه مثل أحد » (٣) ولأجل هذا المعنى وهو أن القول بالمعاد وحشر الأجساد قول بالتناسخ قال جلال الدين الرومى رحمه الله : ما من مذهب إلا وللتناسخ فيه قدم راسخ ، فالجواب : إنه إنما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن الثانى مخلوقاً من الأجزاء الأصلية للبدن الأول وإن سُمى مثل ذلك تناسخاً كان نزاعاً فى مجرد الاسم وتحقيق الرسم ، على أن التناسخ عند أهله هو رد الأرواح إلى الأشباح فى الدنيا لا فى الآخرة ، فإنهم ينكرون الجنة والنار وسائر أمور العقبى ، ولذا كفروا ، لا يقال قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [النساء: ٥٦] يفيد أن يكون المثاب والمعاقب باللذات الحسية والآلام الجسمية غير من عمل الطاعة وارتكب المعصية ، لأننا نقول : العبرة فى ذلك بالإدراك وإنما هو الروح ولو بواسطة الآلات ، وهو باق بعينه ، وكذا الأجزاء

(١) اسمه مقاصد الطالبين للإمام التفتازانى .

(٢) موضوع : ذكره الذهبى فى ميزان الاعتدال (٣٧٦٣) وابن حجر فى لسان الميزان (٣/ ٥٦٠)

وعليه رواية شيخنا ابن أبى خالد متهم بالوضع وعدّ الذهبى هذا الحديث من أباطيله .

(٣) صحيح : أخرجه مسلم الجنة (٤٤) والترمذى (٢٥٧٩) وأحمد فى المسند (٢/ ٣٢٨)

بنحوه وابن أبى عاصم فى السنة (١/ ٢٧١) والحاكم فى المستدرک (٤/ ٥٩٥) .

الأصلية من البدن ، ولذا يقال لمن رأى حال سن الصبا في الشيخوخة: إنه هو بعينه وإن بدلت الصور والهيئات، بل كثير من الأعضاء والآلات ، ولا يقال لمن جنى في الشباب فعوقب في المشيب: إنه عقوبة لغير الجانى ، فكبر ضرر الكافر بمنزلة ورم أعضائه .

وفى « شرح المواقف » <sup>(١)</sup> . الأجزاء الأصلية هي الأجزاء الباقية من أول العمر إلى آخره ، قال بعض الأفاضل : الأجزاء الأصلية هي الأجزاء الحاصلة في أول الفطرة ، وهي وقت تعلق الأرواح بالأشباح . وبما ذكرنا من اعتبار الأجزاء الأصلية في الحشر سقط ما قالوا في نفى الحشر ، بمعنى الأجزاء أيضاً ، على أن الحشر أولاً لا يكون إلا بجمع الأجزاء من أول العمر إلى آخره وتحقيقاً لمعنى الإعادة ، كما ورد أنه سبحانه يعيد القلفة والأجزاء المقطعة من الظفر والشعر ، والأجزاء المقلعة من السن وأمثال ذلك ، ثم إنه سبحانه وتعالى يبقى ما أراده ويعدم ما أراده ، على ما تعلقته به المشيئة في الكمية والكيفية والهيئة .

ثم اعلم أنه سبحانه وتعالى كما يحيى العقلاء يحيى المجانين والصبيان ، والجن والشياطين ، والبهائم والحشرات والطيور ، للأخبار الواردة في ذلك ، وأما السقط الذى لم تتم أعضاؤه ، هل يحشر ؟ فروى عن أبى حنيفة رحمه الله أنه إذا نفخ فيه الروح يحشر وإلا فلا وهو الظاهر ، لأن المذهب المختار عند الأبرار هو الحشر المركب من الروح والجسد .

وقول القونوى والذى يقتضى مذهب علمائنا أنه إذا كان استبان بعض خلقه يحشر ، وهو قول الشعبى وابن سيرين ، مدفوع بأن هذا الحكم حكم فقهى يترتب عليه بعض الأمور الدنيوية ، ولا تقاس عليه الأحوال الأخروية .

(١) للخرجانى .

الإيمان بالقضاء والقدر :

والقدر أى : بالقضاء والقدر خيره وشره أى : نفعه وضره وحلوه ومره ، حال كونه من الله تعالى فلا تغيير للتقدير ، فيجب الرضا بالقضاء والقدر ، وهو تعيين كل مخلوق بمرتبته التى توجد من حسن وقبح ، ونفع ، وضر ، وما يحيطه من مكان وزمان ، وما يترتب عليه من ثواب أو عقاب ، ولعل الإمام عدل عن الإيمان الإجمالى المشتمل عليه كلمتا الشهادة تبعاً له ﷺ حيث أجاب سؤال جبرائيل عليه السلام عن الإيمان <sup>(١)</sup> بهذا المقدار من البيان ، إلا أن الإمام عبر عن اليوم الآخر بمبعثه من البعث بعد الموت ، ليشمل حال البرزخ والموقف ، ثم رأيت فى نسخة صحيحة أنه جمع بين قوله : «واليوم الآخر والبعث بعد الموت» ، فتعين أن يراد حينئذ من البعث بعد الموت هو الإحياء فى القبر ، أو أراد باليوم الآخر جميع أحوال القيامة وما بعدها من المثوبة والعقوبة ، ثم خص منها البعث للحشر والنشر ، فإنه أول ما فيه نزاع أهل الكفر ، ولأنها تشتمل على أصول الإيمان التفصيلى ، فأراد بذلك أن ينهك فى أول كتابه إجمالاً على ما أراد بيانه فيه تفصيلاً وإكمالاً ، كما أنه أجمل بقوله : والبعث بعد الموت أولاً ثم ذيله بقوله آخرًا : والحساب والميزان والجنة والنار حق كله وكذا الصراط والحوض ، وغيرهما من مواقف القيامة ، على ما سيأتى بيانها ويرد برهانها ، ثم الإمام أوضح معنى التوحيد لظهور المرام حيث قال :

الله تعالى واحد لا من طريق العدد :

والله تعالى واحد أى فى ذاته لا من طريق العدد أى حتى لا يتوهم أن يكون

(١) صحيح : أخرجه مسلم الإيمان (٥) وأبو داود (٤٦٩٥) والترمذى (٢٦١٠) والنسائى

(٨ / ٩٨) وابن ماجه (٦٣) وأحمد فى المسند (١ / ٢٨) والطحاوى فى مشكل الآثار

(٤ / ١٢٢ ، ٥ / ١٠٨) وابن أبى عاصم فى السنة (١ / ٥٥ / ٧٥).

بعده أحد ولكن من طريق أنه لا شريك له أى فى نعتة السرمد لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا نظير له ولا شبيه له ، كما سيأتى فى كلامه النبىه تنبيه على هذا التنزيه وكأنه استفاد هذا المعنى من سورة الإخلاص على صورة الاختصاص [ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ] أى : متوحد فى ذاته منفرد بصفاته [ ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ] أى : المستغنى عن كل واحد ، والمحتاج إليه كل أحد [ ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ ] أى : ليس بمحل الحوادث ولا بحادث [ ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ] أى : ليس له أحد مماثلاً ومجانساً ومشابهاً ، وفيه رد على كفار مكة حيث قالوا : الملائكة بنات الله ، وعلى اليهود حيث قالوا : ﴿ عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠] وعلى النصارى حيث قالوا : ﴿ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠] وأن أمه صاحبة له ، وفى التنزيل حكاية عن مؤمنى الجن ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾ [الجن: ٣] أى بطريق المجاز إذ على سبيل الحقيقة محال ذلك على الملك المتعال ، والحاصل أن صانع العالم واحد ، إذ لا يمكن أن يصدق مفهوم واجب الوجود إلا على ذات واحدة ، متصفة بنعوت متعددة ، كما استفاد من قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الانبياء: ٢٢] بالبرهان التمانع ، وتقريره أنه لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمنع بأن يريد أحدهما سكنون زيد والآخر حركته ، لأن كلاً منهما فى نفسه أمر ممكن ، وكذا تعلق الإرادة بكل منهما ممكن فى نفسه أيضاً إذ لا تضاد بين الإرادتين بل بين المرادين ، فحيثئذ إما أن يحصل الأمران فيجتمع الضدان ، أو لا ، فيلزم عجز أحدهما ، وهو أمانة الحدوث والإمكان لما فيه من شائبة الاحتياج ، فالتعدد مستلزم لإمكان التمانع المستلزم للمحال ، فيكون محالاً ، وهذا تفصيل ما يقال إن أحدهما إن لم يقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه ، وإن قدر لزم عجز الآخر ، وبما ذكرنا وهو أنه لو أمكن إلهان يندفع ما يقال : إنه يجوز أن يتفقا من غير تمنع .

وأما قول العلامة التفتازانى : الآية حجة إقناعية ، أى يظن فى أول الأمر أنها

حجة ، ويزول ذلك عند تحقق المعرفة ، والملازمة عادية على ما هو اللاتق بالخطاييات ، فإن العادة جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم على ما أشير إليه بقوله تعالى : ﴿ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١] فالمحققون كالغزالي وابن الهمام والبيضاوي ما قنعوا بالإقناعية وجعلوها من الحقائق القطعية ، بل قيل : يكفر قائلها ، والمسألة مستوفاة في الكتب الكلامية ، ثم اعلم أن ﴿ لَوْ ﴾ في هذه الآية ليست لانتفاء الثاني في الماضي بسبب انتفاء الأول كما هو أصل اللغة ، بل الاستدلال بانتفاء الجزء على انتفاء الشرط من غير دلالة على تعين زمان ، فإنه قد يستعمل بهذا المعنى في بعض المبني .

الله لا يشبه شيئاً من خلقه :

لا يشبهه شيء من الأشياء من خلقه أي : من مخلوقاته ، وهذا لأنه تعالى واجب الوجود لذاته ، وما سواه ممكن الوجود في حد ذاته ، فواجب الوجود هو الصمد الغني الذي لا يفتقر إلى شيء ويحتاج كل ممكن إليه في إيجاد وإمداده قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴾ [محمد: ٣٨] فإذا وجوده عين ذاته ، وصفاته ليست عين ذاته خلافاً للفلاسفة ، ولا غير ذاته كما تقوله المعتزلة ، ولا حادثة كما تقوله الكرامية <sup>(١)</sup> ، بخلاف المخلوقين فإن صفاتهم غير ذاتهم عند الكل والحاصل أن الفلاسفة والمعتزلة نفوا الصفات احترازاً عن تعدد القدماء ، وكذا الأشاعرة حيث ذهبوا إلى نفى غيريتها وعينيتها في تحقيق الأسماء . ولا يشبه شيئاً من خلقه تأكيد لما قبله ، وتقرير لما قدمه ، وهو مستفاد من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] أي كذاته ، أو صفته ، أو لأن نفى المثل مستلزم لنفى المثل بطريق البرهان ، كما حققه بعض الأعيان ، ولا نقول بزيادة الكاف ، أو المثل ، لأن المثل المطلق هو المساوي من جميع الوجوه .

(١) فرقة من الفرق المجسمة .